اليه لا لنفسه الا ان يقال هذا مبني على ان الوجود في الخارج من العوارض
الذهنية لكن لا خفاء في انه يدل على دعوى البداهة وفيه بحث كان
قولك في الخارج ظرف الوجود زيد اذا كان الخارج ظرفا للوجود فلا بد من
تحقيق تلك الظرفية ولا شبهة ان كون نفس زيد في الاعيان معناه انه
واحد من الاعيان وليس وجود زيد في الاعيان معناه ان الوجود واحد من الا
عيان فظرفية الوجود للاعيان مسامحة ومعناه ان النسبة في ثبوتات الخارج و
واحد منها فكلامه قدس سره كلام ظاهري والتحقيق ما ذكرناه ولا ارتياب
ايضا لان الارتياب والحقا اخوات وجود شيء لغيره فرع وجوده هنا
اشكال مشهور وهو ان ما تقرر عندهم ان ثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت
له لا الفرع ثبوت المثبت بل المثبت يصح ان يكون عدميا كيف لا والاربية في صدق
زيد اعمى في الخارج واجيب بان مراده ان وجود شيء لغيره اذا كان من قبيل قيام
الاعراض مما لها يقتضي ثبوتها صرح به في بعض تصانيفه والكلام ان لم يكن
في ثبوت الاعراض بل اعم لكن تحقيق المقال اقتضاه ولا يخفى انه مع تعدد
التوجيه في العبارة والمقام يرد المنافشة على عرضه الكلام ووجوده فالاولى
ان يقال ارادات وجود شيء لغيره وارتباطه بالغير يقتضي كونه موجودا باعتبار
نفسه والا كان بالوجود الرابطي لان من المستحيل ان لا يكون الثابت لشيء ثابتا
بتحوين الثبوت فلم يرد بالوجود في نفسه ما هو المشهور من الوجود المحمول بل
اراد ان كلما يحكم عليه بانه ثابت يحكم عليه بانه ثابت فيكون كل محمول موجود
في الخارج وموجود الموضوعية تامل فانه دقيق جدا ولكمال دقته خفي
على الناظرين فيه فرع وجوده لا يقال ضمير وجوده راجع الى الغير اي
اي وجود شيء لغيره فرع وجود الغير في نفسه فلا يرد ان ما تقررات ثبوت شيء

فرع

فرع ثبوت المثبت له لا انه فرع ثبوت المثبت بل المقرر خلافه لا لانه يابى عنه
قوله فيكون القيام امرا موجودا الان القيام مثبت له في قولنا القيام حاصل لزيد
بل لقولنا واما حصول القيام له فليس موجودا خارجيا لانه لو كان الكلام في الحكم
على القيام لا بالقيام ينبغي ان يقال واما حصول الحصول للقيام تامل
فستدرك في البيان لو جعل قول الشم فانا لو قطعنا دليلا لقوله فلا بد من
وقوع بيع خارج لم يكن مستدركا فتامل بخلاف كون حصول القيام له الى اخره
الاولى ان يقال المراد ان القيام حاصل لزيد مع قطع النظر عن ادراك الذهن وحكمه
والمراد بالخارج خارج النسبة الذهنية لا ما يراد ف الاعيان فيرجع الى ما يجاب به عن
اصل السوال او يقال المراد ان القيام حاصل لزيد مع قطع النظر عن الادراك والحصول
للنسبة مع قطع النظر عن الادراك فيصدق القيام حاصل له في الخارج ولا تصدق
النسبة حاصلة في الخارج وربما يجاب الخ انما قال ربما لضعف الجواب لانه بعد
حمل الخارج على خارج النسبة الذهنية يرد ان خارج النسبة الذهنية اما الذهن او
الخارج على ما تقرر فيتشكل امر الخارج فلا بد في دفع الشبهة من تحقيق ظرفية الخارج
اولا لانه مبني على ان الخارج ههنا محمول على نفس وهو في المتعارف اخص منه
بان ليس المراد الخ ولو كان المراد ما يراد ف الاعيان لم يشتمل البيان القضايا الذهنية
بل تكون داخلة في الانتشا لانه ليس ليتها خارج يرادف الاعيان لينجه ان
النسبة الخ لا يخفى ان المراد بالخارج في تقسيم الكلام ليس ما يرادف الاعيان فما اجاب
به ربما هو الحق وانما تعرضه المحقق لانه لا يدفع الشبهة لانه اذا قلنا زيد موجود في
الخارج في القضية الخارجية لا شبهة انه جعل الخارج بمعنى الاعيان وانما يحتمل هذا
الجواب وكانه لم يحمل كلام الشم على هذا الجواب مع انه يتم قوله فانا اذا قطعنا عن غير
تعسف حينئذ ايثار لحمله على الجواب النافع الى هذا الخبر الضمني الذي هو

Copyright © King Saud University